الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

تقرير أصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير أصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة المقدم بناء على طلب اللجنة في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول - ألف). ويوفر التقرير معلومات عن التقدم المحرز في وضع مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة التي أعدت بناء على طلب اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين. ومشروع المبادئ التوجيهية متاح في شكل وثيقة معلومات أساسية منفصلة. ويُطلب إلى اللجنة إبداء آرائها بخصوص مشروع المبادئ التوجيهية وإسداء المشورة بشأن وضع تلك المبادئ في صيغتها النهائية. وترد نقاط للمناقشة في الفرع الرابع من هذا التقرير.

* E/CN.3/2011/1.

040111 301210 10-69266 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير أصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

أولا – معلومات أساسية

١ – إن لفكرة إعداد وإنجاز نظام متكامل للإحصاءات الدولية تاريخا مديدا لدى الهيئات الوطنية والدولية المعنية بالإحصاءات الاقتصادية. وكان الدافع إلى ذلك العمل هو ما للإحصاءات الاقتصادية المتكاملة من فوائد بالنسبة للسياسات الاقتصادية المنسقة على الصعيدين الوطني والدولي في الاقتصاد العالمي المترابط.

٢ – وبدأ فريق أصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة عمله لأول مرة في الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٦. وأيدت اللجنة الإحصائية مبدأ وضع نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية، وأوصت بانتهاجه فعليا في البرامج الاقتصادية الوطنية. وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء فريق لأصدقاء الرئيس من أجل إعداد ورقة مفاهيمية عن طرائق النهج المتكامل للإحصاءات الاقتصادية، بما في ذلك جدوى إنشاء آلية لتحسين التنسيق فيما بين المنظمات الدولية وأفرقة العمل الضالعة في تجميع الإحصاءات الاقتصادية. (انظر E/CN.3/2006/32). وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية، قدم الفريق تقريره النهائي مشفوعا باستنتاجات (انظر E/CN.3/2008/6).

٣ – وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الإحصائية، قدم الفريق تقريره النهائي (انظر E/CN.3/2008/6) مشفوعا بالاستنتاجات التالية:

(أ) تكامل الإحصاءات الاقتصادية أمر يتعلق بالتوفيق بين الإحصاءات، أي ضمان أن تكون المعلومات التي توفرها الإحصاءات متسقة ومترابطة. وتشمل عملية التوفيق الإحصاءات الاقتصادية الأولية، وحسابات الاقتصاد الكلي، والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأمد والطويلة الأمد، والإحصاءات الاقتصادية الوطنية والدولية. وهي تنطوي من الناحية الجوهرية على التعامل مع القضايا ذات الصلة بالمفاهيم وإنتاج الإحصاءات والقضايا المؤسسية. كما تؤدي قضايا الموارد البشرية (زيادة وعي موظفي الوكالات الإحصائية بما لأعمالهم من أثر في مجمل النظام الإحصائي) والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات (اعتماد تكنولوجيا موحدة) دوراً في ذلك ويجب أن ينظر إليها في هذا السياق؛

(ب) الدافع الرئيسي وراء تكامل الإحصاءات الاقتصادية هو مطالبة المستخدمين ببيانات متسقة ومترابطة؛

(ج) ليس من الممكن ولا من المرغوب فيه نشر نهج تنفيذي مفصَّل وحيد تجاه مسألة تكامل الإحصاءات الاقتصادية لأن النظم الإحصائية الوطنية مختلفة. ومع ذلك، توجد هناك بعض المبادئ التوجيهية العامة؛

(د) الترتيبات المؤسسية المعتمدة على الصعيدين الوطني والدولي مهمة من أجل إدارة الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة وينبغي أن تكون جزءا من برامج الإصلاح المطابقة لكل منها.

٤ - وكما ورد في التقرير الختامي للدورة التاسعة والثلاثين (E/2008/24)، حظيت الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق (انظر E/CN.3/2008/6) بتأييد اللجنة بمقتضى مقررها ١٠٥/٣٩ الذي:

(أ) أكدت فيه على دور نظام الحسابات القومية كإطار متكامل في الإحصاءات الاقتصادية وأقرت بأهمية زيادة الاتساق في الإحصاءات الاقتصادية الأساسية من أجل تعزيز الجودة والقيمة التحليلية للإحصاءات الاقتصادية الأولية وإحصاءات الاقتصاد الكلي على السواء؛

(ب) ووافقت فيه على الحاجة إلى جمع دراسات الحالات الإفرادية ونشرها وتطوير مواد معرفية عملية أخرى بهدف تبادل الخبرات وإرشاد البلدان التي تعمل على تنفيذ نهج متكامل في نظمها الإحصائية الوطنية؛

(ج) ووافقت فيه أيضا على احتمال وجود حاجة إلى وضع إطار لإعداد تلك المبادئ التوجيهية؛ وأوصت بتركيز هذا الإرشاد على التكامل على الجوانب العملية خاصة.

ثانيا - العمل المضطلع به حتى تاريخه بشأن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

٥ - استجابة لتوصيات فريق أصدقاء الرئيس الواردة في تقريره المقدم إلى اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2008/6) أُعيد ثانية في عام ٢٠٠٩ تشكيل فريق من أصدقاء الرئيس ليأخذ زمام المبادرة في وضع مبادئ توجيهية أوسع نطاقا وذات جانب عملي أكبر على غرار ما أوصى به الفريق الأول. ويرأس الفريق ستيف لاندفلد من مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي، ويضم الفريق أعضاء من منظمات وطنية ودولية، من بينها في الوقت الحاضر هيئة إحصاءات كندا، والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، وهيئة إحصاءات هولندا، وهيئة إحصاءات نيوزيلندا، وهيئة إحصاءات جنوب أفريقيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اجتمع الفريق الثاني لأصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة في واشنطن العاصمة كيما يناقش رسميا مشاريع الفصول المقدمة من الأعضاء لاستعراضها من قِبل الفريق. وعرض المؤلفون الرئيسيون الذين حضروا الاجتماع مشاريع الفصول التي قاموا بصياغتها على أعضاء الفريق لمناقشة مدى اتساقها مع التقرير الأولي وما ورد فيه من توصيات وأي تغييرات وتوضيحات أخرى للمسائل المعلقة. وأُدرجت المشاريع والتعليقات الإضافية التي ساهم فيها أعضاء فريق أصدقاء الرئيس، نتيجة لذلك الاجتماع، في الصيغ اللاحقة من المبادئ التوجيهية. وكان بين أعضاء فريق أصدقاء الرئيس ريتشارد والتون من البنك المركزي الأوروبي الذي قام بتحرير المبادئ التوجيهية.

٧ - ويمثل المشروع المعروض الآن على اللجنة الإحصائية مشروع ورقة عمل كاملة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة. وقد جُمعت وأُصدرت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ من أجل إبداء الجميع التعليقات عليها. وترد التعليقات التي أدلي بها في المشاورة موجزةً في وثيقة معلومات أساسية ستقدم إلى اللجنة، وكذلك ستدرج نتائج المشاورة العالمية والتعليقات الإضافية الواردة من اللجنة الإحصائية ومن أعضاء فريق أصدقاء الرئيس في الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية. ويرد الموجز التنفيذي للمبادئ التوجيهية في المرفق لهذا التقرير.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بناء على دعوة من رئيس مؤتمر الخبراء الإحصائيين الأوروبيين، أعد فريق أصدقاء الرئيس المعنيين بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة تقريرا عن أنشطته وعن المبادئ التوجيهية المقبلة. وكان التقرير مساهمة في ''الاستعراض المعمق الذي يجريه مكتب مؤتمر الخبراء الإحصائيين الأوروبيين بشأن المسائل المتصلة باستخدام المصادر الثانوية والمختلطة في الإحصاءات الرسمية''؛ وقد أبرز كيفية معالجة مختلف المسائل المتعلقة باستخدام البيانات الثانوية والمختلطة في إطار المبادئ التوجيهية لتكامل الإحصاءات الاقتصادية.

ثالثا - موجز مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية المتكاملة

٩ - يستند مشروع المبادئ التوجيهية بكل دقة إلى النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق الأول لأصدقاء الرئيس. أما نقطة الانطلاق للمبادئ التوجيهية فهي المعايير المقبولة دوليا بما فيها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛ والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات (BPM 6)؛ والمبادئ التوجيهية المتخصصة الأخرى التي تتراوح بين قياس الأسعار وقياس الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠ - ويستند مشروع المبادئ التوجيهية إلى أدلة المعايير الدولية وتركيزها على البيانات المتصلة بالسياسات من ناحية سرد مبادئ وممارسات تفصيلية لزيادة تعزيز اتساق البيانات الاقتصادية وتناسقها داخل كل بلد من البلدان، على مر الزمن، وفي جميع البلدان. وتتصل تلك المبادئ بمسائل من قبيل دور الزبائن المحوري في وضع الخطط الاستراتيجية لتحقيق التكامل، والاعتماد على معايير دولية، وعلى نظرية اقتصادية، ومبادئ ناظمة لتكامل البيانات الجزئية والبيانات الكلية.

١١ - وتم إيلاء تركيز خاص على أهمية احتياجات المستخدمين في تحقيق الاتساق والتناسق. وتستخدم أمثلة من دراسات نصية ودراسات حالات إفرادية، على السواء، للمساعدة على توضيح أهمية احتياجات المستخدمين في تحقيق التكامل. ومن المهم تفهم احتياجات المستخدمين في مجال مساعدة البلدان على تخصيص مواردها الضئيلة لجهود المواءمة التي تعود بأكبر نفع ممكن على المستخدمين من وجهة نظرهم.

١٢ - ويركز مشروع المبادئ التوجيهية على الاتساق والتناسق في كامل سلسلة الإحصاءات الاقتصادية بدءا من المؤشرات القصيرة الأجل وصولا إلى إحصاءات الاقتصاد الكلي الوطنية والدولية القائمة على تلك المؤشرات.

١٣ - ويتناول المشروع مجموعة كاملة من المسائل المفاهيمية والمؤسسية ذات الصلة والمتعلقة بالإنتاج. وتتراوح تلك المسائل بين استخدام تعاريف واستبيانات وتصنيفات متسقة وأطر عينات، وبين استخدام مفاهيم متسقة وأساليب موازنة في الحسابات القومية.

١٤ - وتُستخدم أيضا في رسم استراتيجيات التكامل عمليات لها دور أساسي في عملية إنتاج الإحصاءات مثل التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد البشرية، وفرص العمل في تكنولوجيا المعلومات، ونشر البيانات، والاتصالات، وتُبرز في مجال استخدام دراسات الحالات الإفرادية أمثلة حية راهنة.

١٥ - ويمثل مشروع المبادئ التوجيهية مبادئ توجيهية عامة، ومشورة ذات طابع عملي تستهدف توفيق الإحصاءات الاقتصادية فيما بين الوكالات الإحصائية برمتها، من الوكالات التي يمكن وصفها بأنها تتسم بقدر عال من المركزية وبأن في وسعها السيطرة على كامل عملية إنتاج الإحصاءات إلى الوكالات التي تتسم باللامركزية والتي يتعين عليها أن تعمد إلى توحيد مجموعة واسعة النطاق من البيانات التي تجمعها مختلف الوكالات المُستخدِمة لأساليب تجميع متباينة.

١٦ - وتختلف الممارسات الموصى بها من بلد إلى آخر. فقد تكون البلدان ذات النظم المركزية أقدر على تحقيق الاتساق من خلال ممارسات ''من القاعدة إلى القمة'' مثل وضع

قوائم مشتركة لمؤسسات الأعمال، وتعاريف مشتركة، وإجراء استطلاعات مشتركة لضمان اتساق البيانات الجزئية المستخدمة كمدخلات في الحسابات القومية والبيانات الكلية الأخرى. أما البلدان ذات النظم التي تتصف بقدر أكبر من اللامركزية فهي في حاجة أيضا إلى العمل مع مختلف موردي البيانات الأولية والثانوية من أجل تحسين الاتساق، ولكن يرجَّح أن تكون أقدر على تحقيق الاتساق من خلال إجراءات تكييف مصممة ''من القمة إلى القاعدة'' لتكييف البيانات المدخلة مع تعاريف الحسابات القومية ومفاهيمها، وعبر استخدام بيانات مصدرية مشتركة وأساليب مشتركة، واستخدام تقنيات موازنة متّسقة.

١٧ - وفي حين تكتسب البيانات المستمدة من مصادر شاملة ومتسقة أهمية كبيرة بالنسبة لإجراء إحصاءات اقتصادية دقيقة موثوق بها، ففي الواقع، لن تحقق البيانات المصدرية المستخدمة كل معيار من تلك المعايير. ويمكن جمع البيانات المصدرية مباشرة من أجل دعم إجراء الحسابات الاقتصادية الوطنية، ولكن يحتمل أن تُستمدّ جميع مصادر البيانات لأغراض أخرى مثل جمع الضرائب والجمارك ومراقبة الحدود والأنظمة المالية. وتتناول المبادئ التوجيهية السبل اللازم انتهاجها من أجل مواءمة النوع الأخير من مصادر البيانات وإدخال تعديلات إضافية عليه لدعم وجود نظام للحسابات متكامل تماما.

رابعا - نقاط للمناقشة

١٨ - **يطلب إلى اللجنة ما يلي:**

(أ) **الإعراب عن آرائها بشأن مشروع المبادئ التوجيهية والتعليق على الجوانب العملية والخبرات الوطنية في مجال التكامل الواردة على شكل توجيهات مقدمة إلى البلدان في تنفيذ نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية؛**

(ب) **إسداء المشورة بشأن الأولويات والتحسينات الرئيسية اللازمة لوضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية بناء على التعليقات الواردة في المشاورة العالمية.**

المرفق

مبادئ توجيهية بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة: موجز تنفيذي

الفصل ١

الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة هي مجموعات شاملة من الإحصاءات التي تستخدم مفاهيم وتعاريف وأساليب تقدير ومصادر بيانات مشتركة لعرض صورة متسقة ومنسّقة عن النشاط الاقتصادي لفائدة الدوائر السياسية ومؤسسات الأعمال والمستثمرين والأسر وغيرهم من مستخدمي البيانات الاقتصادية.

١ - وخلال العقدين الأخيرين، أحرز النظام الإحصائي الدولي تقدما كبيرا في مجال مواءمة الإحصاءات الاقتصادية بفضل المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا ومن بينها نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات (BPM6)، والمبادئ التوجيهية الأكثر تخصصا التي تتراوح بين قياس الأسعار وقياس الاستثمار الأجنبي المباشر. ويكمن الدافع المحفّز لهذا العمل في الحاجة إلى الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة والفوائد الهائلة التي يمكن جنيها منها على صعيد متطلبات السياسة الاقتصادية المنسقة دوليّا في ظل ترابط الاقتصاد العالمي.

٢ - ويعتمد هذا المؤلَّف على هذه المبادئ التوجيهية وعلى تركيزها على البيانات ذات الصلة بالسياسات عبر وصف مبادئ الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة وممارساتها بالتفصيل. وتتعلق هذه المبادئ باتساق وتجانس البيانات الاقتصادية داخل البلد الواحد، وباختلاف الأزمنة، وبين مختلف البلدان. وهي تشمل تصميم خطط استراتيجية من أجل تكامل المبادئ التوجيهية الدولية والنظرية الاقتصادية والاعتماد عليها باعتبارها مبادئ تنظّم تكامل البيانات الجزئية والبيانات الكلية.

٣ - وتختلف الممارسات الموصى بها باختلاف البلدان. ولعل البلدان التي لديها نظم مركزية تحتل موقعا أفضل لتحقيق الاتساق عن طريق ممارسات ''من القاعدة إلى القمة'' مثل وضع قوائم مشتركة لمؤسسات الأعمال، وتعاريف مشتركة، واستقصاءات مشتركة لضمان اتساق البيانات الجزئية المستخدمة كمدخلات في الحسابات القومية والبيانات الكلية الأخرى. والبلدان التي لديها نظم تتسم بقدر أكبر من اللامركزية بحاجة أيضا إلى التعاون مع موردي البيانات لتحسين الاتساق، ولكن من المرجح أنها تحتل موقعا أفضل لتحقيق الاتساق عن طريق إجراءات تكييف مصممة ''من القمة إلى القاعدة'' لتكييف البيانات المدخلة مع

تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية وعبر استخدام بيانات مصدرية مشتركة وأساليب مشتركة واستخدام تقنيات موازنة متّسقة.

٤ - **الفصل ٢** يناقش مزايا ومبادئ الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة وعملية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التكامل. ويُختَتم الفصل بدراسات حالات إفرادية عن الفوائد المجنية من التكامل، مستمدة من حسابات الولايات المتحدة وحسابات منطقة اليورو.

٥ - وحسابات الاقتصاد الكلي، كما تجسدها الحسابات القومية وحسابات ميزان المدفوعات، إلى جانب الأسعار الكلية ذات الصلة والبيانات المتعلقة بالعمالة، تشكّل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية والاستراتيجية التجارية وتوقعات المستثمرين والأسر المعيشية. وتستخدم الحكومات في جميع أنحاء العالم هذه البيانات لتوجيه سياساتها النقدية والمالية ولوضع الخطط الضريبية وخطط النفقات والميزانية، ولتوزيع الضرائب والمنح والمساعدات، ولوضع حوافز ضريبية ولتوجيه السياسات التجارية والاستثمارية، ولمراقبة الأسواق المالية وتنظيمها وللمساهمة في مجموعة كبيرة من السياسات الحكومية الأخرى. وتستخدم مؤسسات الأعمال والأسر المعيشية أيضا البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وكذلك المعلومات المتعلقة بمشاريعها واستثماراتها ووضعها المالي لوضع خطط وإعداد توقعات تشكل ركيزة لاتخاذ قراراتها الاقتصادية.

٦ - ولكي تكون بيانات الاقتصاد الكلي مفيدة لهؤلاء المستخدمين يجب أن تكون متوائمة مع السيل المتواصل من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تصل إلى هؤلاء المستخدمين بانتظام، بما في ذلك مبيعات التجزئة والإنفاق في قطاع البناء والأرباح والعمالة والأجور والمرتبات والتضخم. وهذه الإحصاءات مهمة في حد ذاتها، وتُستخدم في اتخاذ العديد من القرارات على صعيد السياسات والأعمال، وكذلك كمدخلات للإحصاءات الكلية. وينطلق التكامل الشامل من الإطار التنظيمي للحسابات القومية. وفضلا عن ذلك، يجب أن يشمل التكامل أيضا مواءمة المؤشرات الاقتصادية التي تشكل أساس الحسابات القومية. كما يجب أن تكون الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي متكاملة ومتجانسة ومتسقة. وقد تولدت الحسابات القومية عن الكساد الكبير وتطورت لتصبح مقياسا متسقا وشاملا للنشاط الاقتصادي بالنسبة لواضعي السياسات. ولا تزال حاجة المستخدمين إلى إطار متسق ومتكامل تكتسي أهمية كبيرة. وقد جاءت الأزمة المالية الأخيرة بمثابة تذكرة هامة بالحاجة إلى التكامل ولا سيما بين الحسابات الحقيقية والحسابات المالية.

٧ - وحاجة المستخدمين هذه إلى بيانات اقتصادية متكاملة ومتسقة ينبغي أن تظل الركيزة التي تعتمد عليها خطط البلدان من أجل إعداد حسابات اقتصادية أكثر تكاملا

وإفادة ولإعداد البيانات الاقتصادية المتصلة بها بنفس القدر من التكامل والإفادة. ويؤكد الدور المركزي الذي يضطلع به هؤلاء المستخدمون أيضا أهمية ضمان تصميم حسابات متكاملة بشكل أفضل لتكون متسقة مع مفاهيم الاقتصاد الكلي ونماذجه، بما في ذلك نمو الاقتصاد الكلي والإنتاجية ونماذج التنبؤ التي تستخدمها الحكومات ودوائر الأعمال والمستثمرون والباحثون.

٨ - ولا تعود فوائد هذا التكامل فقط على مستخدمي البيانات. وبالنسبة للبلدان القادرة على إعادة تصميم نظم الجمع من ''القاعدة إلى القمة'' يسهم استخدام الاستبيانات وقوائم مؤسسات الأعمال والتعاريف المشتركة في تحسين الاتساق ويخفف من العبء المُلقى على عاتق المجيب ومن التكاليف التي تتحملها الوكالات الإحصائية مما يمكنها من استخدام مواردها الضئيلة بشكل أفضل لتلبية مطالب المستخدمين بتحديث الحسابات وتوسيع نطاقها. وهذا التكامل في مجال جمع البيانات يسهل أيضا استحداث ممارسات متسقة وعمليات تدقيق آلية وممارسات أخرى من أفضل الممارسات، التي تقلل من احتمال حدوث أخطاء وتزيد من دقة البيانات وفي الوقت نفسه تزيد من الاتساق. أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد أكثر على إجراءات من ''القمة إلى القاعدة''، فإن القدرة على تبادل البيانات الجزئية وتسوية الاختلافات الرئيسية بين قوائم مؤسسات الأعمال واستخدام مفاهيم وتعاريف وتصنيفات وبيانات مصدرية مشتركة وتعديلات موسمية وتقنيات موازنة واستقراء مشتركة وكذلك أساليب أخرى يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على مستوى الاتساق والدقة والكفاءة.

٩ - ويشدد الفصل على أهمية توافر نظام إحصائي متكامل يرتكز على نظرية اقتصادية، ويعتبر نظام الحسابات القومية أداة مركزية لضمان اتساق الإحصاءات الاقتصادية من حيث المفهوم مع النظرية الاقتصادية. كما يشكّل نظام الحسابات القومية إطارا لتنسيق الإحصاءات الاقتصادية بطريقتين أخريين على الأقل. أولا، يُستخدم هذا النظام كإطار مفاهيمي لضمان اتساق التعاريف والتصنيفات المستخدَمَة في مجالات مختلفة من الإحصاءات ولكنها مترابطة. ثانيًا، يُستخدم هذا النظام كإطار للمحاسبة لضمان الاتساق العددي للبيانات المستمدة من مصادر مختلفة، مثل المؤشرات التجارية واستقصاءات الأسر المعيشية وتجارة السلع والبيانات المتعلقة بالضرائب وغيرها من البيانات الإدارية. ثم إن الإطار الشامل المزدوج القيد لنظام الحسابات القومية أداة هامة لتحقيق التكامل والكشف عن الفجوات والمواءمة بين المفاهيم وتحديد الأولويات. وكان وكيل وزارة سابق في وزارة التجارة الأمريكية كثيرا ما يصف الحسابات القومية بأنها ''المنبئ بالأخطار في نظام الإحصاءات الأمريكي اللامركزي''، ويمكنها أن تؤدي دورا هاما في ضمان الاتساق والتكامل في كل من النظم المركزية واللامركزية.

١٠ - وترد في ما يلي المبادئ التوجيهية بشأن المبادئ والممارسات من الفصل ٢:

- ينبغي أن يلبّي تكامل الإحصاءات الاقتصادية في المقام الأول حاجة المستخدمين لبيانات مفيدة ومتاحة في الوقت المناسب ومتسقة ومتجانسة؛
- ينبغي أن يكون لنظام الإحصاءات الاقتصادية المتكامل أساس سليم من حيث النظرية الاقتصادية؛
- ينبغي للحسابات القومية، كما يجسدها نظام الحسابات القومية الموحّد ودليل ميزان المدفوعات الموحّد، أن تشكّل إطارا مركزيا منظّما للحسابات المتكاملة، في ما يتعلق بضمان اتساقها مع النظرية الاقتصادية واتساقها مع التعاريف والتصنيفات وتحديد الفجوات والتناقضات وتحديد الأولويات؛
- يجب أيضا مراعاة احتياجات المستخدمين من المؤشرات الاقتصادية التي تتغذى عليها إحصاءات الاقتصاد الكلي؛
- ينبغي أن يتم التكامل في ظل الاتساق مع النماذج المفاهيمية والنظرية التي يستعملها المستخدمون: مثل نموذج توقعات الاقتصاد الكلي ونموذج الإنتاجية الإجمالية للعوامل ونموذج حسابات KLEMS للاتحاد الأوروبي (تحليل مدخلات رأس المال (ر) والعمل (ع) والطاقة (ط) والمواد (م) والخدمة (خ) على مستوى الاتحاد الأوروبي)؛
- إن التواصل مع المستخدمين ضروري لتحديد أبرز الفوائد التي يجنيها المستخدمون ولوضع خطة استراتيجية لتحقيق التكامل.

١١ - ويجب مراعاة المفاضلات بين الدقة وحسن التوقيت والاتساق والتجانس والمصداقية والأهمية. كما ينبغي إعلام المستخدمين بالمفاضلات بين وضع سلسلة من البيانات الكلية الجديدة والفرص المتاحة لتحسين الاتساق ومدى دقة تفاصيل البيانات الموجودة عن طريق أطر العينات والتعاريف وتبادل البيانات المشتركة وغيرها من الأدوات، ويجب استشارة المستخدمين بشأن نطاق التكامل الذي يتعدى حدود الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

١٢ - **الفصل ٣** يناقش المبادئ التوجيهية العامة والعناصر المكوّنة للإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، التي تتراوح بين النظم المتكاملة لجمع البيانات واستخدام المبادئ التوجيهية الدولية المتوائمة وبين استخدام بيانات مصدرية وتصنيفات مشتركة وتعديلات موسمية وأساليب تقدير أخرى والتنسيق على نطاق المنظومة. ويمضي الفصل بعد ذلك لمناقشة الدور الذي تؤديه الحسابات القومية وحسابات ميزان المدفوعات لتحديد نطاق التكامل ويتضمن إشارات إلى نظم التصنيف المتبعة في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا. كما يشمل

مناقشة استراتيجيات مختلفة لتحقيق التكامل بما في ذلك نظم مركزية لجمع البيانات – تتضمن سجلات مؤسسات الأعمال واستبيانات وتصنيفات مشتركة – واستخدام بيانات مصدرية مشتركة وتقنيات موازنة وتعديلات موسمية واستقراءات مشتركة وأساليب أخرى. كما تجري مناقشة الجدوى من أدوات التكامل هذه في إطار النظم المركزية واللامركزية. ويتضمن الفصل الممارسات الجيدة في مجال إدماج الإحصاءات الاقتصادية في دراسات الحالات الإفرادية: بما في ذلك إدماج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني وإدماج الإحصاءات النقدية والمالية في الحسابات المالية لمنطقة اليورو وفي مشروع تحديث نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

١٣ - وتتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في الفصل ٣ ما يلي:

- ينبغي للبلدان إيلاء أهمية كبرى لهدف مواءمة جمع البيانات. وبالنسبة للنظم التي هي على درجة كبيرة من المركزية، فإن ذلك قد يعني استخدام سجلات تجارية مشتركة واستقصاءات مشتركة. أما بالنسبة للنظم ذات الطابع الأكثر لا مركزية، فإن ذلك قد يعني تقاسم البيانات الجزئية للتخلص من التناقضات الرئيسية بين مختلف السجلات التجارية واستخدام نظم تصنيف متسقة وأسئلة موحدة؛

- وينبغي للبلدان أيضا أن تولي أهمية كبرى أيضا لتنسيق استخدام البيانات المصدرية والتعاريف والأساليب المشتركة بين مختلف الوحدات الإحصائية لتحقيق قدر أكبر من الاتساق والتكامل لفائدة المستخدمين. وكثيرا ما تكون مواطن التضارب ناجمة عن قرارات تاريخية بشأن البيانات المصدرية والأساليب وليس لها صلة بالدقة المتبعة في الاقتصاد في الوقت الراهن أو باحتياجات المستخدم الحالية. وفي هذه الحالات، يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من الاتساق عبر الاتفاق على تعاريف مشتركة وتعديلات موسمية وبيانات مصدرية واستقراءات مشتركة وكذلك على غيرها من التقنيات.

١٤ - يناقش **الفصل الرابع** قضايا استراتيجية تتعلق بتحقيق التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية ويقدم إحالات مرجعية لمواد أكثر تفصيلا تشمل مواد صادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا. ويشدد الفصل على الحاجة إلى وضع مجموعة من المبادئ والبروتوكولات اللازمة للتكامل بين الإحصاءات بحيث تحدد نطاق هذا التكامل ووسائل تحقيقه. ومن الخطوات الأساسية لتحقيق التكامل اعتماد الوكالات الإحصائية في النظام اللامركزي مجموعة من المبادئ المشتركة حول التكامل واعتماد الإدارات الفنية لها في النظم المركزية. ويكون التنفيذ الناجح هو الأرجح حيثما كان هناك

دعم على أعلى المستويات داخل الوكالات الإحصائية وفيما بينها ومن جانب الوكالات المستخدمة.

١٥ - يقدم الفصل دليلا عمليا متدرجا لتطوير خطة استراتيجية من أجل التكامل بين الإحصاءات. ويولي عناية خاصة للثقافة الإدارية والحاجة إلى المرونة في تطوير خطط تكاملية عبر أنواع مختلفة من النظم الإحصائية. ويوفر نصائح مفيدة فيما يتعلق باللجان الاستشارية ومذكرات التفاهم المتبادلة بين المستخدمين والمنتجين، عند تقديم حوافز التكامل لمنتجي الإحصاءات القائمة وعند إطلاق مشاريع لإثبات جدوى التكامل وفوائده.

١٦ - من بين المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الفصل الرابع ما يلي:

- ينبغي أن تعمل الوكالات الإحصائية بالتعاون مع المستخدمين من أجل وضع مجموعة من المبادئ والبروتوكولات اللازمة للتكامل؛
- يمثل حشد الدعم الرفيع المستوى من جانب المستخدمين وداخل النظام الإحصائي عاملا أساسيا للتكامل الناجح. وهذا الدعم له أهميته في الحصول على الموارد وتطوير الأولويات ومنح الحوافز للوحدات الإحصائية الفردية من أجل التكامل مع الوحدات الأخرى؛
- ثمة حاجة لدمج أهداف التكامل وخططه مع الخطط الاستراتيجية القائمة وموازنتها مع الطلبات المتنافسة الأخرى على الموارد، ويشمل ذلك معايير الجودة وتحديث الإحصاءات وتحسين التوقيت ووثاقة الصلة بالموضوع.
- ينبغي تقييم آليات التنسيق وتنقيحها لكي تعكس أهداف التكامل. ولا توجد لدى معظم البلدان مكاتب إحصائية شديدة المركزية، رغم أن لديها آليات للتنسيق. وينبغي بالأحرى على البلدان ذات النظم الشديدة المركزية أن تُقيِّم آليات التنسيق الخاصة بها وتنقحها، حسب الاقتضاء، بحيث تعكس أهداف التكامل وخططه و؛
- ينبغي استحداث حوافز للمساعدة في ''بيع'' التكامل؛ ويمكن أن تلعب الهيئات المالية ووزارات المالية والمستخدمون الرئيسيون الآخرون دورا هاما في هذه العملية.

١٧ - يعرض **الفصل الخامس** الأدوات الخاصة التي يمكن أن تستخدمها البلدان من أجل زيادة الاتساق في كل مرحلة في عملية الإنتاج الإحصائي للإحصاءات الاقتصادية المتكاملة. ويركز النقاش الذي يتضمنه هذا الفصل ودراسات الحالات الإفرادية التي أجريت في كندا ونيوزيلندا وهولندا، على النطاق الكامل من الأدوات الإدارية التي يمكن استخدامها لتحقيق

التكامل في النظم المركزية واللامركزية. وتتسم المبادئ التوجيهية لهذا الفصل بأنها أكثر تعددا وأقل عمومية، إلا أن المبادئ الأوسع نطاقا هي كالتالي:

- ينبغي أن يتناول التكامل كل مراحل عملية الانتاج ابتداءً من تصميم نظام جمع البيانات وانتهاءً بتجميع البيانات ونشرها؛
- ورغم ذلك ينبغي أن تركز البلدان جهودها على تلك الجوانب من العملية التي تملك أكبر قدر من السيطرة عليها والتي ستدر أكبر قدر من العوائد مقارنة بالتكاليف. وسيتطلب تحديد معالم هذا التركيز موازنة التكاليف والفوائد وسوف يختلف باختلاف النظم الإحصائية، المركزية واللامركزية؛
- يتطلب التكامل والتغيير في النظم الإحصائية دعما قويا وقيادة واضحة المعالم.

١٨ - ويصف هذا الفصل أيضا خصائص التكامل ومتطلباته في نظم جمع البيانات وتجهيزها. ويناقش هذا الفصل المسهب فهم تأثير احتياجات المستخدمين على عمليات الجمع المتكامل للبيانات، وتصميم هذه العمليات وأهمية وجود مصطلحات ووحدات قياس مشتركة ووضع تعريف لوحدات الأعمال التجارية والدور الأساسي لوجود سجل شامل ومحدث للأعمال التجارية، وتصميم الاستبيانات والتكامل بين البيانات الإدارية والاستقصائية والأدوات الخاصة بتجهيز البيانات وتخزينها التي تزيد التكامل والاتساق.

١٩ - من بين المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الفصل الخامس ما يلي:

ينبغي أن تركز المكاتب الإحصائية الوطنية على أربعة عناصر عند تطوير بيئتها الخاصة بتجهيز البيانات والهياكل الأساسية وهي: الاتساق والترابط المنطقي والاتساع والعمق:

- يتطلب الاتساق استخدام المفاهيم والمصطلحات والمعايير المشتركة والتعريف الموحد للوحدات الإحصائية؛
- يشترط الترابط المنطقي أن تكون البيانات المترابطة متسقة داخلياً؛
- ينبغي أن تقدم النظم المتكاملة تغطية كلية ومستوى من التفاصيل كافيين لتلبية احتياجات المستخدمين للاتساع والعمق؛
- لكي توصف عملية ما بالشفافية، يشترط أن تُقيِّم احتياجات المستخدمين وأن تُرتِّبها حسب الأولوية في النظام الإحصائي. وينبغي أن يُترجم تحديد الأولويات إلى خطة متوسطة الأجل، وسوف يؤدي ذلك إلى تقييم القدرة على فهم المعلومات الجديدة

والمحافظة على النظام الإحصائي الراهن. كما سيقطع ذلك شوطا كبيرا في توضيح اتجاه النظام الإحصائي؛

- يمثل وجود هيكل قوي للحوكمة عنصرا أساسيا في تصميم نظام متكامل للجمع الإحصائي. ويتطلب اعتماد تدابير من شأنها أن تقلل المسائل المفاهيمية والتصنيفية والإحصائية إلى الحد الأدنى قدراً كبيراً من التنسيق؛

- ينبغي أن تضع المكاتب الإحصائية الوطنية سجلا مشتركا وشاملا للأعمال التجارية ووسيلة للتوفيق بين السجلات المتعددة للأعمال التجارية من أجل ضمان إمكانية تحديد كل الكيانات وقياسها بطريقة تخلو من الازدواجية؛

- يمثل تطبيق تصنيفات متسقة على وحدات إحصائية محددة بصورة مناسبة عاملا أساسيا للترابط المنطقي بين الإحصاءات الاقتصادية؛

- تتطلب النظم الإحصائية استخدام المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المشتركة. وسوف يضمن ذلك الاتساق في محتوى الاستبيانات والإحصاءات الخاصة بجميع برامج النظام الإحصائي؛

- ينبغي أن يكون استخدام البيانات الإدارية عنصرا مكملا لأنشطة إجراء الاستقصاءات. والاعتماد حصراً على الاستقصاءات لزيادة اتساع النظام الإحصائي وعمقه هو أمر باهظ التكاليف ويفرض عبئا كبيرا على المستجيبين؛

- ينبغي وضع ترتيبات واضحة بين المكتب الإحصائي والسلطات الإدارية من أجل ضمان أن تؤخذ الحاجات الإحصائية في الحسبان عند تصميم أساليب جمع المعلومات الإدارية أو تغييرها بطريقة مترابطة داخل النظام الإحصائي؛

- تمثل البيانات الوصفية شرطا مسبقا هاما من أجل تطوير متكامل للاستبيانات/الإحصاءات، وسوف توفر البيانات الوصفية الترابط اللازم بين التقديرات المختلفة والأدوات التي تؤدي إلى إنتاج المعلومات الإحصائية. وينبغي أن تغطي البيانات الوصفية المفاهيم والمتغيرات والتصنيفات بالإضافة إلى الجودة؛

- ينبغي أن تولي المكاتب الإحصائية الوطنية أولوية عليا لتطوير نظام يعتمد على العمليات الإحصائية القياسية بهدف الاستخدام الأمثل للمنهجيات الإحصائية وتكنولوجيا المعلومات. وينبغي أن يكون الهدف هو تطوير أدوات عامة لتجهيز البيانات ووضع نهج قياسية لحل المشكلات في المراحل المختلفة من عملية الإنتاج، مع التسليم بأن الأمر قد يستغرق عدة سنوات قبل أن يصل النظام إلى مرحلة النضج؛ و

- وجود هيكل أساسي معلوماتي مرن هو أمر هام من أجل التكيف مع التغيرات في الاقتصاد والمفاهيم والأساليب وفي تقنيات المعلومات. وسوف يساعد هذا في تحسين التكامل التشغيلي على الوجه الأكمل وترابط البيانات واتساقها بالإضافة إلى القدرة التحليلية والاحتفاظ بالمعرفة.

٢٠ - يصف **الفصل السادس** كيف تثبت الممارسات والأمثلة الجيدة فيما يتعلق بالاتصال الفائدة العملية لتحسين المحتوى الذي تتضمنه الإحصاءات وأهمية هذا التحسين بالنسبة لمجموعة واسعة من المستخدمين، مما يفي باحتياجاتهم التحليلية ويمكن من استخلاص النتائج فيما يتعلق بنوعية البيانات التي تم نشرها. وتمثل ممارسات النشر الإحصائي القوية عنصرا مكملا لإنتاج إحصاءات اقتصادية متكاملة. وتوفر مبادرات نشر المعلومات التي اتخذها صندوق النقد الدولي هيكلاً معيّناً لتحسين قدرة المستخدمين على تقييم إمكانية مقارنة البيانات عبر مجموعات البيانات داخل البلد الواحد وعبر البلدان. ويجب أن يكون بناء رابطة مع مبادرة ''تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية'' (SDMX)، وإتاحة بناء القدرات في البلدان من أجل تنفيذ ممارسات جيدة لنشر المعلومات جزءا هاما من خطة مستقبلية ترمي إلى جعل الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة حقيقة واقعة. والمحور الرئيسي في بناء هذه الخطة هو إبقاء التركيز على حاجات المستخدمين وخاصة أولئك المستخدمين المشتغلين بالتحليل الاقتصادي وأعمال السياسات.

٢١ - من بين المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الفصل السادس ما يلي:

- سوف يقدِّم الإطار التحليلي للجودة ممارسات جيدة في مجال نشر الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة؛
- كفاءة الوصول إلى البيانات والبيانات الوصفية وعرضها؛
- استخدام تبادل ''البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية'' (SDMX) من أجل تبادل المعلومات الإحصائية؛ و
- يمكن أن تلعب مخازن البيانات دورا فعالا في تكامل الإحصاءات الاقتصادية.

٢٢ - يقدم **الفصل السابع** قضايا عملية مرتبطة بتجميع مجموعة متكاملة من الحسابات. فهو يبدأ بالحسابات القومية ثم يناقش الحسابات الأكثر تركيزا مثل الحسابات الدولية وحسابات الصناعة وحسابات القطاعات والحسابات المالية. وترد فيه مناقشة حول الإحصاءات الإقليمية - المرتبطة بتلك البلدان التي لها مجاميع فرعية محددة بدقة. وأخيرا، تدرج فيه أيضا حسابات أخرى، من بينها الحسابات الفرعية - والتي قد تكون مرتبطة بالحسابات الأساسية لكنها تتضمن تعاريف وأعرافا بديلة. ويركز النقاش على مشكلات

عملية متعلقة بالتجميع قد تنشأ أثناء التنفيذ وكذلك على الحلول المحتملة لكل من النظم المركزية واللامركزية. وتعرض فيه أمثلة من الحسابات الاقتصادية للولايات المتحدة وهولندا.

٢٣ - من بين المبادئ التوجيهية التي يتضمنها الفصل السابع ما يلي:

- التكامل هو هدف مرغوب فيه لأنه يسمح بالمقارنات داخل الحسابات المختلفة وعبر الحسابات؛
- من غير المحتمل في الممارسة العملية أن تفي البيانات المصدرية بجميع الأغراض وسوف تحتاج إلى التعديل والمواءمة لدعم نظام من الحسابات المتكاملة، وينبغي مراعاة تواتر البيانات المصدرية وحسن توقيتها؛
- يمكن استخدام جداول المدخلات والنواتج أو الإمداد والاستخدام على أنها هي إطار التكامل الخاص بالإحصاءات الاقتصادية؛ كما يمكن استخدام محاسبة المدخلات والنواتج لقياس الإحصاءات القومية الأساسية؛
- ينبغي استخدام حسابات الصناعة في توفير معلومات عن الإنتاج والسلع والخدمات المنتجة؛ ومن المهم اتساق نظم التصنيف الخاصة بالصناعة والمُنتَج؛
- الحسابات الدولية هي جزء هام من المحاسبة الاقتصادية لأي بلد مع باقي بلدان العالم. وينبغي مواءمة الحسابات الدولية مع الحسابات المحلية - بالنسبة للسلع والخدمات والتدفقات النقدية والمواقف المالية - ومع حسابات البلدان الأخرى قدر المستطاع. ويمكن أن تكون المقارنات الثنائية، والتي تشمل تلك التي تجرى تحت رعاية صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مفيدة في هذا الخصوص؛
- يمكن استخدام الحسابات الإقليمية في توفير نظرة تفصيلية لأجزاء الاقتصاد المتصلة جغرافيا. وينبغي حصر النشاط الاقتصادي ذي الصلة محليا في المنطقة المناسبة له إذا ما أخذنا في الاعتبار السهولة النسبية لحراك العمالة ورأس المال؛ و
- ينبغي فحص الروابط بين الحسابات الأساسية والحسابات الأخرى - من قبيل حسابات العمل والإحصاءات النقدية والحسابات الفرعية، التي توفر معلومات إضافية حول مجالات اهتمام محددة أو تقدم إطارا بديلا لتحليل جوانب معينة من الاقتصاد من أجل تشجيع المواءمة قدر المستطاع.